

Distr.: General
21 December 2023



الدورة الثامنة والسبعون

البند 16 (ج) من جدول الأعمال

المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي:

القدرة على تحمل الدين الخارجي والتنمية

قرار اتخذته الجمعية العامة في 19 كانون الأول/ديسمبر 2023

[بناءً على تقرير اللجنة الثانية (A/78/459/Add.3، الفقرة 7)]

137/78 - القدرة على تحمل الدين الخارجي والتنمية

إن الجمعية العامة،

إنه تشير إلى قراراتها 203/58 المؤرخ 23 كانون الأول/ديسمبر 2003 و 223/59 المؤرخ 22 كانون الأول/ديسمبر 2004 و 187/60 المؤرخ 22 كانون الأول/ديسمبر 2005 و 188/61 المؤرخ 20 كانون الأول/ديسمبر 2006 و 186/62 المؤرخ 19 كانون الأول/ديسمبر 2007 و 206/63 المؤرخ 19 كانون الأول/ديسمبر 2008 و 191/64 المؤرخ 21 كانون الأول/ديسمبر 2009 و 144/65 المؤرخ 20 كانون الأول/ديسمبر 2010 و 189/66 المؤرخ 22 كانون الأول/ديسمبر 2011 و 198/67 المؤرخ 21 كانون الأول/ديسمبر 2012 و 202/68 المؤرخ 20 كانون الأول/ديسمبر 2013 و 207/69 المؤرخ 19 كانون الأول/ديسمبر 2014 و 190/70 المؤرخ 22 كانون الأول/ديسمبر 2015 و 216/71 المؤرخ 21 كانون الأول/ديسمبر 2016 و 204/72 المؤرخ 20 كانون الأول/ديسمبر 2017 و 221/73 المؤرخ 20 كانون الأول/ديسمبر 2018 و 203/74 المؤرخ 19 كانون الأول/ديسمبر 2019 و 205/75 المؤرخ 21 كانون الأول/ديسمبر 2020 و 193/76 المؤرخ 17 كانون الأول/ديسمبر 2021 و 153/77 المؤرخ 14 كانون الأول/ديسمبر 2022،

وإنه تشير إلى عمل الأمم المتحدة في هذا المجال،



الرجاء إعادة استعمال الورق



وإذ تؤكد من جديد قرارها 1/70 المؤرخ 25 أيلول/سبتمبر 2015، المعنون "تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030"، الذي اعتمدت فيه مجموعة من الأهداف والغايات العالمية الشاملة والبعيدة المدى المتعلقة بالتنمية المستدامة، التي تركز على الناس وتفضي إلى التحول، وإذ تعيد تأكيد التزامها بالعمل دون كلل من أجل تنفيذ هذه الخطة بالكامل بحلول عام 2030، وإدراكها أن القضاء على الفقر بجميع صوره وأبعاده، بما في ذلك الفقر المدقع، هو أكبر تحد يواجهه العالم وشرط لا غنى عنه لتحقيق التنمية المستدامة، والالتزام بتحقيق التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة - الاقتصادي والاجتماعي والبيئي - على نحو متوازن ومتكامل، وبالاستفادة من الإنجازات التي تحققت في إطار الأهداف الإنمائية للألفية والسعي إلى استكمال ما لم ينفذ من تلك الأهداف،

وإذ تؤكد من جديد أيضاً قرارها 313/69 المؤرخ 27 تموز/يوليه 2015 بشأن خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، التي تشكل جزءاً لا يتجزأ من خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وتدعمها وتكملها وتساعد في توضيح سياق غاياتها المتعلقة بوسائل التنفيذ من خلال سياسات وإجراءات عملية، وتعيد تأكيد الالتزام السياسي القوي بالتصدي لتعدي التمويل وتهيئة بيئة مواتية على جميع المستويات لتحقيق التنمية المستدامة، بروح من الشراكة والتضامن على الصعيد العالمي،

وإذ تؤكد من جديد كذلك اتفاق باريس⁽¹⁾، وإذ تشجع جميع الأطراف في الاتفاق على تنفيذه بشكل كامل، وتشجع الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ⁽²⁾ التي لم تودع بعد صكوك التصديق عليها أو قبولها أو الموافقة عليها أو الانضمام إليها، حسب الاقتضاء، على أن تفعل ذلك في أقرب وقت ممكن،

وإذ تشير إلى المؤتمر المتعلق بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتأثيرها في التنمية وإلى وثيقته الختامية⁽³⁾،

وإذ تشير أيضاً إلى منتدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي المعني بمتابعة تمويل التنمية لعام 2023، وإلى استنتاجاته وتوصياته المتفق عليها على الصعيد الحكومي الدولي⁽⁴⁾،

وإذ ترحب بعقد الحوار الرفيع المستوى بشأن تمويل التنمية في نيويورك في 20 أيلول/سبتمبر 2023،

وإذ تشدد على أن القدرة على تحمل الدين أمر أساسي لدعم النمو، وإذ تؤكد أهمية القدرة على تحمل الدين وشفافية الدين وفعالية إدارة الدين في الجهود الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وإذ تسلّم بأن أزمات الديون تتسم بتكاليفها الباهظة وآثارها المضرّة بأموال منها فرص العمل والاستثمار المنتج، وغالباً ما تتبعها تخفيضات في الإنفاق العام في مجالات منها الصحة والتعليم، مما يؤثر بشكل خاص في الفقراء والضعفاء،

(1) انظر FCCC/CP/2015/10/Add.1، المقرر 1/أ-21، المرفق.

(2) United Nations, Treaty Series, vol. 1771, No. 30822.

(3) القرار 303/63، المرفق.

(4) انظر E/FFDF/2023/3.

وإن تؤكد من جديد أن كل بلد مسؤول في المقام الأول عن تنميته، بوسائل منها أن يظل هو ذاته قادراً على تحمل الدين، وأن دور السياسات والاستراتيجيات الإنمائية الوطنية، بما في ذلك ما يسري منها في مجال إدارة الدين، دور محوري في تحقيق التنمية المستدامة، وإن تسلم بضرورة إكمال الجهود الوطنية، بما فيها الجهود المبذولة لتحقيق الأهداف الإنمائية والحفاظ على القدرة على تحمل الدين، ببرامج وتدبير وسياسات عالمية داعمة ترمي إلى توسيع نطاق فرص التنمية المتاحة للبلدان النامية، مع مراعاة الظروف الوطنية وكفالة احترام السيطرة الوطنية على زمام الأمور واحترام الاستراتيجيات والسيادة الوطنية،

وإن تلاحظ تزايد نسب الاقتراض المحلي، وإن تقر بأن تطوير أسواق السندات المحلية يمكن أن يساهم في إكساب النظم المالية والضريبية القدرة على الصمود ويخفف من مخاطر أسعار الصرف في أوقات الاضطراب المالي، وإن تلاحظ في الوقت نفسه أن الإفراط في الاقتراض من النظام المصرفي المحلي يمكن أن يؤدي أيضاً إلى تفاقم مواطن الضعف، عن طريق علاقة الارتباط بين النظام المصرفي ومستوى الديون السيادية، في حال وقوع أزمة،

وإن تكرر التأكيد على أن القدرة على تحمل الدين تتوقف على تضافر عوامل كثيرة على الصعيدين الدولي والوطني، وإن تشدد على ضرورة الاستمرار، عند تحليل القدرة على تحمل الدين، في مراعاة الظروف الخاصة لكل بلد وأثر الصدمات الخارجية، مثل تقلب أسعار السلع الأساسية والطاقة، والكوارث الطبيعية التي تزداد حدة وتواتراً، وتدفقات رؤوس الأموال الدولية،

وإن تعرب عن قلقها من أن هناك انتكاسة إنمائية جارية بالفعل، حيث تزيد أعباء الديون المرتفعة من إعاقة الجهود الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة وتعزيز القدرة على الصمود من الناحية الاقتصادية، ومن أن البقاء بمنأى عن التخلف عن سداد الديون تترتب عليه بالنسبة للبلدان النامية قرارات سياساتية صعبة، يمكن أن تضع قيوداً على تعبئة الموارد اللازمة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة،

وإن تسلم مع بالغ القلق بأن تشديد الأوضاع المالية العالمية أسهم إسهاماً كبيراً في إيجاد فجوة مالية بين البلدان وداخلها، تؤدي إلى ارتفاع تكاليف الاقتراض الخارجي، مما قد يزيد، في جملة أمور، من صعوبة دفع البلدان النامية لتكاليف خدمة الديون الخارجية، ويمكن أن يدفع المزيد من البلدان نحو بلوغ مرحلة المديونية الحرجة، ويقوض قدرتها على تحمل الديون،

وإن تعرب عن القلق إزاء الآثار السلبية والمخاطر الناتجة عن استمرار ضعف الاقتصاد العالمي وببطء وتيرة استعادة النمو العالمي والتجارة العالمية، بما في ذلك الأثر الذي يلحق بالتنمية، والقيم السالبة لصافي تدفقات رؤوس الأموال من بعض الاقتصادات الناشئة والنامية، وأوجه عدم المساواة التي يتعرض لها الشباب والنساء والأشخاص ذوو الإعاقة والأشخاص المقيمون في المناطق الريفية والناحية، وغيرهم من الأشخاص الذين يعيشون ظروفًا هشة، وإن تشدد على أن النمو العالمي ظل يعتمد بشدة على الزيادات غير المسبوقة في كتلة الديون العالمية، وأنه، إلى جانب سرعة اندماج البلدان النامية في الأسواق المالية الدولية، لأغراض منها إعادة تمويل الدين، يجعل عدداً متزايداً من الاقتصادات النامية عرضة لردود فعل شديدة الحساسية ومبالغ فيها في الأسواق المالية، وإن تؤكد ضرورة مواصلة بذل الجهود لمعالجة أوجه الهشاشة والاختلال النظامية، وإصلاح النظام المالي الدولي وتعزيزه، مع تنفيذ الإصلاحات المتفق عليها حتى الآن لمواجهة هذه التحديات وإحراز مزيد من التقدم في سبيل المحافظة على الطلب العالمي،

وإن تشدد على أن معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي يمكن أن يزيد زيادة كبيرة على الصعيد العالمي إذا حقق كل بلد المساواة بين الجنسين، وإن تترك أن الخسائر الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عن عدم إحراز تقدم في تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات هي خسائر كبيرة،

وإن تسلم مع القلق بأن أوضاع الديون الخارجية لبلدان نامية عديدة ظلت سيئة بشكل مثير للقلق، وأن العديد منها استمر في التدهور، في عام 2022، إذ بلغت أرصدة الدين الخارجي في البلدان النامية 11,4 تريليون دولار من دولارات الولايات المتحدة،

وإن تسلم بالدور المهم الذي يؤديه تخفيف عبء الديون، على أساس كل حالة على حدة، بما يشمل إلغاء الديون، حسب الاقتضاء، وإعادة هيكلة الديون، بوصفهما أداتين لمنع أزمة المديونية وإدارتها وتسويتها،

وإن تشير إلى إعلان سنداي وإطار سنداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة 2015-2030⁽⁵⁾، وإن تؤكد من جديد أن من الممكن للكوارث الطبيعية الشديدة والصدمات الاجتماعية أو الاقتصادية أن تطرح تحديات مباشرة على صعيد ماليات البلدان أو تقوض قدرة بلد بعينه على تحمل الديون، وإن تلاحظ أن الدائنين العامين قد اتخذوا خطوات لتخفيف التزامات سداد الديون من خلال إعادة جدولة الديون وإلغاء الديون في أعقاب حدوث زلزال أو تسونامي وفي سياق أزمة فيروس إيبولا في غرب أفريقيا، وإن تلاحظ مبادرة مبادلة الديون بإجراءات التكيف مع تغير المناخ التي أطلقتها اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وإن تشجع على النظر في اتخاذ المزيد من الخطوات للتخفيف من عبء الديون، مثل استخدام سندات الدين العام المربوطة حسب الاقتضاء، و/أو تدابير أخرى لفائدة البلدان المتضررة على هذا النحو، بقدر الإمكان،

وإن تشير أيضا إلى النداء الذي وجهته في شباط/فبراير 2022 المديرية العامة لصندوق النقد الدولي لإعطاء الأولوية لمساعدة البلدان التي تحتاج إلى إعادة هيكلة الديون، بالنظر إلى أن حصة البلدان المنخفضة الدخل المعرضة بشكل كبير لخطر الوقوع في حالة مديونية حرجة أو التي تعاني بالفعل منها قد تضاعفت منذ عام 2015،

وإن تعرب عن بالغ القلق لأن عددا من البلدان التي تمر بأوضاع خاصة، ولا سيما البلدان الأفريقية وأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، وعددا متزايدا من البلدان المتوسطة الدخل تواجه تحديات في خدمة ديونها، ولأنه بالرغم من الجهود الدولية المبذولة، يعتبر صندوق النقد الدولي أن 52 في المائة من البلدان المنخفضة الدخل و 25 في المائة من الاقتصادات الناشئة تعاني من حالة مديونية حرجة أو هي معرضة بشدة لتكون في حالة مديونية حرجة، وأدت آثار ارتفاع التضخم وتقلبات أسعار الصرف وارتفاع أسعار الفائدة الدولية إلى زيادة كبيرة في تكاليف خدمة الديون،

وإن تسلم مع بالغ القلق بأن التحديات التي تواجه بلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى على مستوى الديون تنعكس في نسبة خدمة الديون العامة والمضمونة حكوميا إلى الإيرادات الحكومية، التي ارتفعت من 13,6 في المائة في عام 2021 إلى 18,4 في المائة في عام 2022، والتي ساهم فيها التباطؤ الاقتصادي،

(5) القرار 283/69، المرفقان الأول والثاني.

وإنّ تعرب عن بالغ القلق لأن مؤشرات القدرة على تحمل الدين الخارجي لدى أقل البلدان نموا تدهورت في عام 2022، ولأن نسبة مجموع خدمة الدين إلى إيرادات التصدير ارتفعت من 18,3 في المائة في عام 2021 إلى 18,9 في المائة، وارتفعت حصة الإيرادات الحكومية التي تتفق على خدمة الديون العامة والمضمونة حكومياً من 15,6 في المائة في عام 2021 إلى 17 في المائة، وتراجعت نسبة الاحتياطيات إلى الديون القصيرة الأجل من 336 في المائة في عام 2021 إلى 277,5 في المائة في عام 2022،

وإنّ تسلم مع القلق بأنه، على الرغم من أن نسبة مجموع خدمة الدين إلى إيرادات التصدير انخفضت من 20,6 في المائة في عام 2021 إلى 16,4 في المائة في عام 2022، فإن احتياطي السيولة لدى الدول الجزرية الصغيرة النامية انخفض من 181,9 في المائة في عام 2021 إلى 148,3 في المائة في عام 2022، مما يجعل هذه الفئة معرضة بشكل خاص للصدمات المالية الخارجية،

وإنّ تسلم مع القلق أيضاً بأن نسبة مجموع خدمة الدين الخارجي إلى الصادرات في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل بلغت 13,2 في المائة في عام 2022، وبأن هذه النسبة ارتفعت فيما يخص البلدان المنخفضة الدخل إلى 22,6 في المائة من إيرادات صادراتها،

وإنّ تسلم مع القلق كذلك بأنه، قبل تفشي جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، بلغ إجمالي أرصدة الدين الخارجي في البلدان النامية رقماً قياسياً جديداً هو 10 تريليونات دولار وأن أعباء الديون الخارجية المتزايدة واصلت امتصاص حصة متزايدة من موارد البلدان النامية، وأن قدرة البلدان النامية على التأمين الذاتي ضد الصدمات الخارجية، الاقتصادية وغير الاقتصادية، وتزايد مخاطر السوق باستخدام الاحتياطيات الدولية الوقائية ضعفت بشكل متواصل في الوقت نفسه، وإنّ تسلم مع القلق أيضاً بأن قدرة الاقتصادات على تحمل الدين الخارجي قد تدهورت، وخاصة بالنسبة لأشد البلدان ضعفاً والبلدان ذات الدخل المتوسط طيلة فترة الأزمة، وذلك على الرغم من الجهود التي تبذلها مجموعة العشرين، والموجهة صوب أشد البلدان ضعفاً، والجهود التي يبذلها الدائنون الثنائون، مثل أعضاء نادي باريس وغير الأعضاء في نادي باريس، وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي، لمواجهة التحديات المتصلة بالقدرة على تحمل الدين، وإنّ تشجّع هذه الجهات على مواصلة عملها الهادف إلى التخفيف من تأثير جائحة كوفيد-19 والأزمة الاجتماعية الاقتصادية وزيادة تكاليف المعيشة في قدرة البلدان المدينة على تحمل الدين،

وإنّ تسلم بأهمية القدرة على تحمل الدين لكفالة سلاسة الانتقال في البلدان الآخذة في الخروج من فئة أقل البلدان نموا، وللبلدان التي خرجت منها بالفعل،

وإنّ تشدد على أن معالجة التحديات المتزايدة في سبيل قدرة البلدان النامية على تحمل الدين تحتاج إلى دعم دولي في شكل مساعدة إنمائية رسمية وجهود متعددة الأطراف منسقة لتوفير تمويل إنمائي طويل الأجل ومنخفض التكلفة، فضلاً عن تعزيز تعبئة الموارد المحلية، التي هي المصدر الرئيسي لتمويل التنمية لدى البلدان بمختلف تصنيفاتها،

وإنّ تحيط علماً بالمبادئ التوجيهية العملية للتمويل المستدام التي تروج لها مجموعة العشرين، وتحث مجموعة العشرين على أن تواصل التعاون على نحو يشمل الجميع ويتسم بالشفافية مع سائر الدول الأعضاء في الأمم المتحدة فيما تقوم به من عمل لكي تكفل تكميل مبادرات المجموعة أو تعضيدها منظومة الأمم المتحدة، وإنّ تلاحظ التقدم المحرز في تنفيذ المبادئ التوجيهية العملية،

وإن تلاحظ الحاجة إلى جهود منسقة من جانب صندوق النقد الدولي والبنك الدولي لتعزيز الإقراض والاقتراض على نحو مسؤول وشفاف ومستدام،

وإن تلاحظ بقلق أن بلدانا في جميع أرجاء العالم ما زالت تتصدى لأزمات متعددة منها الآثار المستمرة لكوفيد-19، وتغير المناخ، والتوترات الجغرافية السياسية والنزاعات التي زادت من ضراوة التحديات الغذائية والمالية، وقوضت التعافي الشامل للجميع والقضاء على الفقر، بينما يؤدي تزايد تقادي المخاطر إلى تدفق رؤوس الأموال إلى خارج اقتصادات الأسواق الناشئة، مما يؤثر بشكل ضار على الجهود التي تبذلها البلدان النامية لاكتساب القدرة على تحمل الديون،

وإن تلاحظ بقلق بالغ الوقع السلبي الحاد لجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) على صحة الإنسان وسلامته ورفاهيته وما تعرضت له المجتمعات والاقتصادات من اختلالات شديدة، وما ألحقته الجائحة من دمار بحياة الناس وسبل عيشهم، وأن أشد الفئات فقرا وضعفا هي الأكثر تضررا من آثارها، وإن تؤكد من جديد الطموح للعودة إلى المسار الصحيح لتحقيق أهداف التنمية المستدامة عن طريق وضع وتنفيذ استراتيجيات للتعافي تتسم بالاستدامة والشمول من أجل التعجيل بالتقدم صوب تنفيذ خطة عام 2030 تنفيذًا كاملا والمساعدة على الحد من مخاطر الصدمات والأزمات والجوائح في المستقبل وبناء القدرة على الصمود في وجهها، بسبل من بينها تعزيز النظم الصحية وتوفير التغطية الصحية الشاملة، وإن تسلم بأن حصول الجميع على نحو منصف وفي الوقت المناسب على اللقاحات ووسائل العلاج والتشخيص المتعلقة بكوفيد-19 التي تكون مأمونة وجيدة وفعالة وميسورة التكلفة هو جزء صميم من التدابير العالمية المتخذة على أساس الوحدة والتضامن والتعاون المتعدد الأطراف المتجدد والمبدأ القاضى بالألا يترك أحد خلف الركب،

- 1 - **تحيط علما** بتقرير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية⁽⁶⁾؛
- 2 - **تشدد** على الأهمية الخاصة لإيجاد حلول قابلة للتنبؤ وفعالة وشاملة ودائمة في الوقت المناسب لمشاكل ديون البلدان النامية من أجل تعزيز نموها الاقتصادي وتنميتها؛
- 3 - **تسلم** بأهمية التحديات وأوجه الضعف، وبخاصة الجديدة والناشئة منها، فيما يتعلق بقدرة البلدان النامية على تحمل الدين الخارجي نتيجة التغييرات الهيكلية التي طرأت على التكوين العام للديون، والنمو السريع لديون القطاع الخاص في العديد من البلدان الناشئة والبلدان النامية، وتزايد استخدام أدوات ونهج جديدة في تمويل الديون؛
- 4 - **تلاحظ** الشواغل المتزايدة بشأن سرعة ارتفاع ديون الشركات وارتفاع خطر التعرض لتقلبات الأسواق المالية الدولية وسرعة نمو أعباء خدمة الديون باعتبارها من العوامل التي يمكن أن تؤدي إلى أزمات مالية وأزمات ديون، وما يستتبعه ذلك من ضرورة تنسيق الاستجابات السياسية؛
- 5 - **تؤكد** الحاجة إلى مواصلة مساعدة البلدان النامية في تجنب تراكم الديون التي لا يمكن تحمل عبئها وتنفيذ التدابير الرامية إلى اكتساب القدرة على الصمود للحد من خطر العودة إلى الوقوع في أزمة مديونية أخرى، آخذة في اعتبارها التحديات التي تشكلها البيئة والمخاطر الاقتصادية العالمية فيما يتعلق بالقدرة على تحمل عبء الديون في عدد متزايد من البلدان النامية؛

(6) انظر A/78/229.

6 - **تقرر** بالدور الذي يؤديه الإطار المتعلق بقدرة البلدان المنخفضة الدخل على تحمل الدين، الذي اشترك في وضعه صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، في توجيه القرارات المتعلقة بالاقتراض والإقراض، وتحيط علما بتفعيله في عام 2018، ومواصلة تعزيز أطر تقييم القدرة على تحمل الدين، بما يتفق مع خطة التنمية المستدامة لعام 2030⁽⁷⁾ والتحول الهيكلي على المدى الطويل؛

7 - **تكرر تأكيد** ضرورة عدم الاستعانة بمؤشر واحد لإصدار أحكام نهائية بشأن قدرة بلد ما على تحمل الدين، وفي ضوء التحديات وأوجه الضعف الجديدة فيما يتعلق بقدرة البلدان النامية على تحمل الدين الخارجي، حسبما يتبين من أعمال مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية والتحليلات الأخيرة التي اشترك في إعدادها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، تؤكد الحاجة إلى تحسين جمع البيانات ونوعيتها في مجالات تشمل الدين العام المحلي والديون الخاصة المحلية والخارجية، فضلا عن السمات القانونية والتنظيمية، مثل الملكية وتقييم العملة والولاية القضائية وفقا للأولويات الوطنية، وترحب بعمل الفريق الرفيع المستوى المعني بوضع مؤشر الضعف المتعدد الأبعاد للدول الجزرية الصغيرة النامية الذي تشارك رئاسته كلٌّ من غاستون براون، رئيس وزراء أنتيغوا وبربودا، وإيرنا سولبرغ، رئيسة وزراء النرويج السابقة، بما في ذلك مشاوراته مع الدول الأعضاء، وتحيط علما في هذا الصدد بالتقرير النهائي للفريق وبالتوصيات الواردة فيه؛

8 - **تكرر أيضا تأكيد** ضرورة توافر بيانات شاملة في الوقت المناسب عن مستوى وتكوين الديون لأغراض منها بناء نظم للإنذار المبكر بهدف الحد من تأثير أزمات الديون، وتدعو البلدان المدينة والدائنة إلى تكثيف جهودها لجمع البيانات وإصدارها، حيثما يكون ذلك مناسبا، وترحب بالعمل الجاري الذي تقوم به المؤسسات المعنية من أجل استخدام أدوات مبتكرة لرصد الضائقة المالية في البلدان النامية ودعوة المؤسسات المعنية إلى النظر في إنشاء سجل مركزي للبيانات يشمل معلومات عن عمليات إعادة هيكلة الديون، وتدعو الجهات المانحة إلى النظر في زيادة دعمها لبرامج التعاون التقني التي تهدف إلى زيادة القدرة الإحصائية للبلدان النامية في ذلك الصدد؛

9 - **تشجع** منظومة الأمم المتحدة ومجموعة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي والجهات المعنية الأخرى، بما فيها لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، على مواصلة إجراء أنشطة تحليلية وتقديم المشورة في مجال السياسات والمساعدة التقنية إلى الحكومات، بناء على طلبها، في مجال إدارة الديون وتشغيل قواعد البيانات وتعهداتها، وتشير في هذا الصدد إلى أن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ينبغي أن يواصل القيام بعمله التحليلي والسياساتي وتقديم المساعدة التقنية في المسائل المتعلقة بالديون، بما يشمل برنامج نظام إدارة الديون والتحليل المالي، بحيث لا يقتصر ذلك على إدخال التحسينات على توقيت ودقة عملية تسجيل البيانات المتعلقة بالديون، بل يمتد إلى توسيع نطاق تغطية بيانات ديون القطاع العام وغيرها من البيانات ذات الصلة، بما في ذلك على وجه الخصوص صكوك الديون غير المسجلة أو الخفية حتى الآن، والالتزامات الطارئة، وصكوك الديون الأكثر تعقيدا؛

10 - **تؤكد** ضرورة تعزيز تبادل المعلومات والشفافية بين جميع المقرضين والمقرضين للتأكد من أن تقييمات القدرة على تحمل الديون تستند إلى بيانات شاملة وموضوعية وموثوق بها، بما في ذلك تقييم الديون الوطنية العامة والخاصة، من أجل ضمان تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وتشجع على زيادة

(7) القرار 1/70.

تحسين تبادل المعلومات، على أساس طوعي، عن عمليات الاقتراض والإقراض بين جميع المقرضين والمقرضين، وتحيط علماً بمبادرة منتدى باريس التي تجمع الجهات السيادية الدائنة والمدينة تحت سقف واحد لتبادل الآراء والمعلومات والتشجيع على زيادة شفافية الدين والحفاظ على القدرة على تحمل الدين؛

11 - **تسَلَّم** بأن القدرة على تحمل الدين على المدى الطويل تتوقف على جملة أمور منها النمو الاقتصادي وتعبئة الموارد المحلية والدولية، والتوقعات المتعلقة بصاردات البلدان المدينة، وإدارة الدين على نحو يمكن تحمله، واتباع سياسات سليمة في مجال الاقتصاد الكلي تدعم أيضاً إيجاد فرص العمل، ووضع أطر تنظيمية شفافة وفعالة، والنجاح في التغلب على المشاكل الإنمائية الهيكلية، ومن ثم فهي تتوقف على تهيئة بيئة تمكينية على جميع المستويات، تقضي إلى تحقيق التنمية المستدامة، وتسَلَّم أيضاً بضرورة مساعدة البلدان النامية في تحقيق القدرة على تحمل الديون في الأجل الطويل، من خلال اعتماد سياسات منسقة تهدف إلى إيجاد القدر الكافي من الأموال لتمويل الديون، وأدوات التسوية من قبيل تخفيف عبء الدين وإعادة هيكلة الديون، ودعم إدارة الديون بشكل سليم؛

12 - **تلاحظ بقلق** أن بعض البلدان النامية المنخفضة الدخل والمتوسطة الدخل التي لم تشارك في المبادرات الحالية لتخفيف عبء الديون لديها حالياً أعباء ديون كبيرة يمكن أن تضع قيوداً على تعبئة الموارد اللازمة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وهو ما يدل على ضرورة النظر، حسب الاقتضاء، في وضع مبادرات أقوى لإدارة الدين فيما يخص تلك البلدان، وتشدد على أهمية القدرة على تحمل الدين في الأجلين المتوسط والطويل لمعالجة مسألة الديون، بما فيها الديون غير التابعة لنادي باريس؛

13 - **تشدد** على أن البلدان الفقيرة المثقلة بالديون المستوفية لشروط التخفيف من عبء الديون لن تكون قادرة على التمتع بكامل المزايا المتاحة ما لم يساهم جميع الدائنين، من القطاعين العام والخاص على السواء، في تسويات الديون، حسب الاقتضاء، لضمان قدرة تلك البلدان على تحمل الدين، وتدعو الدائنين، من القطاعين العام والخاص على السواء، ممن لم يشاركوا حتى الآن مشاركة كاملة في مبادرات التخفيف من عبء الديون، إلى زيادة مشاركتهم بقدر كبير، بطرق منها المساواة في المعاملة بين البلدان المدينة التي أبرمت مع الدائنين اتفاقات للتخفيف من عبء الديون إلى درجة يمكن تحملها؛

14 - **تؤكد ضرورة** أن يظل المجتمع الدولي يقظاً في رصد حالة ديون البلدان النامية، بما في ذلك أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، وأن يواصل اتخاذ تدابير فعالة يفضل أن تكون في نطاق الأطر القائمة، عند الاقتضاء، من أجل معالجة مشكلة ديون تلك البلدان، وتقر بأن المبادرات الرامية إلى إدارة الديون بشكل سليم يمكن أن يكون لها دور رئيسي في الإفراج عن موارد ينبغي استخدامها في أنشطة تتسق مع المساعي الرامية إلى القضاء على الفقر بجميع صوره وأبعاده، بما في ذلك الفقر المدقع، وتعزيز النمو الاقتصادي المطرد والتنمية المستدامة، ومع الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها أهداف التنمية المستدامة، وتحت البلدان في هذا الصدد على استخدام الموارد المفرج عنها من خلال مبادرات التخفيف من عبء الديون، وبخاصة من خلال إلغاء الديون وتخفيضها، في تحقيق تلك الأهداف، مع الحرص في الوقت نفسه على الإبقاء على الديون عند مستويات يمكن تحملها عن طريق الإدارة المالية الحكيمة، وذلك في سياقات شتى منها خطة عام 2030، وفقاً لأولوياتها واستراتيجياتها الوطنية؛

15 - **تلاحظ** أن البلدان يمكن أن تسعى إلى التفاوض، كحل أخير، على أساس كل حالة على حدة ومن خلال الأطر القائمة، لإبرام اتفاقات بين المدينين والدائنين بشأن تجميد سداد الديون بصفة مؤقتة من أجل المساعدة على تخفيف الآثار السلبية لأزمة المديونية وتحقيق الاستقرار على مستوى الاقتصاد الكلي؛

16 - **تقر** بالجهود التي يبذلها الدائنون وتدعوهم إلى إبداء مزيد من المرونة تجاه البلدان النامية المتضررة من الكوارث الطبيعية لتمكينها من معالجة شواغلها الوطنية المتعلقة بالديون، مع مراعاة الحالات والاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية الخاصة لهذه البلدان؛

17 - **تسلم** بأن الأثر الضار للكوارث على قدرة العديد من أقل البلدان نموا والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان المتوسطة الدخل على تحمل الديون يستدعي مزيدا من الاهتمام وأن الحفاظ على القدرة على تحمل الدين الخارجي يتطلب تمويلا مسبقا من أجل التخفيف على نحو منظم من مخاطر الكوارث وبناء القدرة على الصمود أمامها، فضلا عن الإفصاح عن مخاطر الكوارث لتجنب استفحال حالة المديونية الحرجة، كلما أمكن ذلك، وتسلم، في هذا الصدد، بأن العديد من أقل البلدان نموا والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان المتوسطة الدخل لها إمكانيات محدودة للحصول على التمويل اللازم للاستثمار في الحد من مخاطر الكوارث من أجل اكتساب القدرة على الصمود قبل وقوع الكوارث وبعد وقوعها، وتلاحظ في الوقت نفسه الفوائد المحتملة لصكوك الدين التي تراعى فيها القدرة على التكيف مع تغير المناخ؛

18 - **تقر** بأن سندات الدين العام المربوطة يمكن أن تزيد من تعزيز قدرة المقترضين على التحمل، وتشجع على النظر في استخدامها عند الاقتضاء، بغية توفير متنفس للبلدان المتضررة من الصدمات، وترحب بوضع بنود تتضمن مراعاة القدرة على التكيف مع تغير المناخ، عند الاقتضاء، وتشير كذلك إلى أنه يمكن أيضا وضع بنود تراعي الصدمات الخارجية الكارثية الأخرى؛

19 - **تسلم** بأن استخدام الدين العام والاقتراض الخارجي المتجدد من أجل استيعاب أثر كارثة قد يؤدي، في بعض الحالات، إلى زيادة عبء خدمة الدين بالنسبة للبلدان النامية ويحد من نموها وقدرتها على الاستثمار في تدابير بناء القدرة على الصمود الطويل الأجل، وتقر كذلك بأنه، مع كل كارثة جديدة، تزداد أوجه الهشاشة المالية وتضعف قدرات الاستجابة المحلية؛

20 - **تسلم أيضا** بأهمية إنشاء أطر قانونية وتنظيمية قوية مناسبة وطنيا للاقتراض المستدام على الصعيد الوطني والبلدي تستند إلى إدارة الدين على نحو يمكن تحمله، وتدعمها إيرادات وقدرات كافية، عن طريق الجدارة الائتمانية المحلية فضلا عن أسواق الدين البلدية المستدامة الموسعة عند الاقتضاء، وفي هذا الصدد، تشدد على أهمية إنشاء جهات وسيطة مالية ملائمة للتمويل الحضري، مثل صناديق التنمية الإقليمية والوطنية ودون الوطنية والمحلية أو المصارف الإنمائية، بما في ذلك آليات التمويل المشترك، التي يمكن أن تحفز التمويل العام والخاص والتمويل الوطني والدولي؛

21 - **تسلم كذلك** بأن البلدان النامية التي تعاني من ضائقة ديون شديدة يمكن أن تواجه في الوقت نفسه تحديات اجتماعية - اقتصادية وإجهادا في شبكات الأمان الاجتماعي، وتدعو إلى استجابة متعددة الأطراف تدعم هذه البلدان في تحقيق القدرة على تحمل الديون والتنمية المستدامة؛

22 - **تشدد** على أهمية الجهود المتعددة الأطراف من أجل التصدي للتحديات المتزايدة التعقيد العابرة للحدود التي لها آثار خطيرة على التنمية والقدرة على تحمل الديون؛

23 - **تقر مع التقدير** بالخطوات التي اتخذتها مجموعة العشرين، ولا سيما تحت رئاسة المملكة العربية السعودية ورئاسة إيطاليا ورئاسة إندونيسيا ورئاسة الهند، لمواصلة التشجيع على اتخاذ تدابير متعلقة بالديون وتنفيذ مبادرة تعليق سداد خدمة الدين والإطار المشترك لمعالجة الديون بما يتجاوز مبادرة تعليق سداد خدمة الدين، والاتفاقات التي أبرمت مؤخرا ضمن الإطار المشترك، وإذ تسلّم في الوقت نفسه بأن التأخير في تنفيذ الإطار المشترك ربما يكون قد أثر على ثقة بعض البلدان المؤهلة وأن الخوف من تخفيض التصنيف قد منع بعض البلدان المؤهلة من تقديم طلباتها، وتشدد في هذا الصدد على الحاجة إلى زيادة تعزيز الإطار المشترك وتدعو إلى تنفيذه بالكامل بطريقة شفافة ومنظمة ومنسقة وقابلة للتنبؤ وفي الوقت المناسب، بما في ذلك زيادة الحيز المالي للبلدان التي تعاني من حالة مديونية حرجية، وتشجع زيادة مشاركة القطاع الخاص من خلال زيادة الوضوح في تقييم التماثل في المعاملة، وتلاحظ في الوقت نفسه أنه لا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله لتلبية احتياجات البلدان غير المشمولة بالمبادرات الحالية، بما في ذلك البلدان المتوسطة الدخل، وتؤكد من جديد في هذا الصدد تزايد إلحاح الحاجة للتعامل ليس فقط مع مسألة السيولة، بل أيضا مع مخاطر الملاءة المالية؛

24 - **ترحب** بعملية تخصيص حقوق سحب خاصة بما يعادل 650 بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة في 23 آب/أغسطس 2021، وتشيد ببلوغ الغاية المتمثلة في توفير 100 بليون دولار من التعهدات لإعادة توجيه حقوق السحب الخاصة أو المساهمات المكافئة، وتوصي باستطلاع المزيد من الخيارات الطوعية المتصلة بحقوق السحب الخاصة التي من شأنها أن تلبى احتياجات البلدان النامية من أعضاء صندوق النقد الدولي، وتدعو إلى إعادة توجيه حقوق السحب الخاصة إلى البلدان الأشد احتياجا إليها بشكل طوعي وعاجل، بما في ذلك من خلال المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف، مع احترام الأطر القانونية ذات الصلة والحفاظ على طابع حقوق السحب الخاصة باعتبارها أصولا احتياطية، وستستكشف سبلا من أجل تخصيص حقوق السحب الخاصة في المستقبل لتستفيد منها أكثر البلدان احتياجا؛

25 - **تتطلع** إلى الاستعراض المؤقت للصندوق الاستئماني لبناء القدرة على الصمود والاستدامة، مع أخذ التجارب مع برامج مرفق القدرة على الصمود والاستدامة في الاعتبار؛

26 - **توصي** بمساعدة البلدان النامية في تحقيق القدرة على تحمل الديون على المدى الطويل من خلال سياسات منسقة تهدف إلى تعزيز تمويل الديون، وتخفيف عبء الديون، وإعادة هيكلة الديون وإدارتها على نحو سليم، حسب الاقتضاء، تحسينا لقدرة البلدان على تحقيق أهداف التنمية المستدامة؛

27 - **توصي أيضا** بتيسير معالجة الديون في الوقت المناسب وبشكل منظم بمشاركة جميع الدائنين على نطاق واسع، بما في ذلك الدائنون من القطاع الخاص بشروط قابلة للمقارنة، وتشدد على ضرورة تعزيز تبادل المعلومات بين المدينين والدائنين، في الأجل المتوسط وحسب الاقتضاء، وتحليل القدرة على تحمل الديون في الأجل الطويل، استنادا إلى بيانات شاملة وموضوعية وشفافة وموثوق بها، وإلى التعاون التقني الذي يراعي متطلبات التنمية المستدامة وخطة عام 2030، وتؤكد الحاجة الملحة إلى تعزيز الجهود الدولية والتعاون الدولي والاستجابة للدعوة إلى تخفيف عبء الديون عن طريق معالجة عجز البلدان النامية المثقلة بالديون عن تسديد الديون في الأجل القريب وقدرتها على تحمل الديون في الأجل الطويل؛

28 - تسلم بالدور الذي تضطلع به الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية، وفقاً لولاية كل منها، وتشجعها على مواصلة دعم الجهود العالمية الرامية إلى تحقيق النمو المطرد والشامل والتنمية المستدامة وتطوير قدرة البلدان النامية على تحمل الدين الخارجي، بوسائل منها الرصد المتواصل للتدفقات المالية العالمية والآثار المترتبة عليها في هذا الصدد؛

29 - تحيط علماً بالبيان الذي أدلى به الرئيس في عام 2023 في الاجتماع الثامن والأربعين للجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية، الذي ذكر فيه أنه سيُنظر في مراجعة سياسات الرسوم الإضافية، وتطلع إلى هذه المناقشة؛

30 - تسلم بما للتصنيفات الائتمانية من دور هام في النظام الإيكولوجي لأسواق رأس المال، حيث إنها تزود الدائنين والجمهور بتقييمات للمخاطر النسبية لتخلف المدين عن السداد، وتقر بأن تخفيض التصنيفات قد يؤثر سلباً على رأي المقرضين وحملة السندات ويؤدي إلى زيادة تكلفة الديون المستقبلية ويقلل من توافرها، وبأنه من المهم أن تكفل وكالات التصنيف الائتماني موضوعية واستقلال تصنيفاتها واستنادها إلى معلومات دقيقة وأساليب تحليلية سليمة، بما في ذلك من خلال أخذ المؤشرات الإنمائية والاجتماعية والبيئية وآثار الصدمات الخارجية بعين الاعتبار في تصنيفاتها بقدر ما يكون لهذه العوامل تأثير على مخاطر الديون، مع ملاحظتها في هذا الصدد الاجتماع الرفيع المستوى حول دور وكالات التصنيف الائتماني في تنفيذ خطة عام 2030؛

31 - تكرر التأكيد على وجوب أن يعمل المدينون والدائنون سوياً على نحو شفاف لدرء حدوث حالات الديون التي لا يمكن تحملها وإيجاد الحلول لتسويتها، وعلى أن الحفاظ على مستويات من الدين يمكن تحملها مسؤولية تقع على عاتق البلدان المقترضة، وتسلم بأن على الجهات المقرضة أيضاً مسؤولية تقديم القروض بطريقة لا تقوض قدرة بلد بعينه على تحمل الدين، وتحيط علماً في هذا الصدد بمبادئ مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية بشأن الإقراض والاقتراض السياديين المسؤولين، وتترك المتطلبات المنطبقة المنصوص عليها في سياسة صندوق النقد الدولي المتعلقة بحدود الديون و/أو سياسة البنك الدولي المتعلقة بالاقتراض بشروط غير ميسرة والضمانات التي وضعتها لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي في نظامها الإحصائي لتعزيز قدرة البلدان المتلقية على تحمل الديون، وتعد العزم على العمل من أجل التوصل إلى توافق عالمي في الآراء بشأن مبادئ توجيهية تحدد مسؤوليات المدين والدائن في سياق الاقتراض السيادي وتقديم القروض السيادية، بالاستفادة من المبادرات القائمة؛

32 - تدعو إلى تكثيف الجهود الرامية إلى منع حدوث أزمات ديون والتخفيف من حدة انتشارها وتكاليفها عن طريق تعزيز الآليات المالية الدولية لمنع نشوب الأزمات وحلها، وتشجع القطاع الخاص على التعاون في هذا الصدد، وتدعو الدائنين والمدينين إلى مواصلة البحث للقيام، عند الاقتضاء وعلى أساس متفق عليه وبصورة تتسم بالشفافية على أساس كل حالة على حدة، باستخدام صكوك جديدة ومحسنة تتعلق بالدين مثل مقايضة الديون، بما في ذلك تحويل الديون إلى أسهم في مشاريع أهداف التنمية المستدامة، وكذلك صكوك مقايضة الديون؛

33 - تكرر تأكيد الحاجة إلى آليات متعددة الأطراف خاصة بالديون لمعالجة مسألة المديونية الحرجة الخارجية السيادية بالكامل وتوفير آلية فعالة وكفؤة ومنصفة ويمكن التنبؤ بها لإدارة أزمات المديونية بالنظر إلى الاحتياجات الإنمائية للبلدان النامية؛

34 - تشير إلى انعقاد الدورة الخامسة عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في بربادوس وجنيف في الفترة من 3 إلى 7 تشرين الأول/أكتوبر 2021، وعهد بريدجتاون⁽⁸⁾، وتشجع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية على القيام، بالتعاون مع البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، بمواصلة الاضطلاع بأعماله التحليلية والسياساتية وتقديم المساعدة التقنية فيما يتعلق بمسائل الدين لأغراض منها الترويج لسياسات تدعو إلى المسؤولية والاستدامة والشفافية في الإقراض والاقتراض السياديين، حسب الاقتضاء وتعزيز كفاءة النظام الاقتصادي العالمي والقدرة على تحمل الدين من أجل تحقيق خطة عام 2030 في البلدان النامية؛

35 - تعرب عن قلقها إزاء قدرة الأقليات غير المتعاونة من أصحاب السندات على تعطيل إرادة الغالبية العظمى من أصحاب السندات التي تقبل بعملية إعادة هيكلة للالتزامات بلد ما يمر بأزمة مديونية، بالنظر إلى احتمال حدوث آثار أوسع نطاقاً في بلدان أخرى، وتلاحظ الخطوات التعاقدية والتشريعية التي اتخذتها البلدان سعياً إلى منع تلك الأنشطة، وتشجع جميع الحكومات على اتخاذ إجراءات في ذلك الصدد، حسب الاقتضاء، وعلاوة على ذلك، تحيط علماً بالمناقشات الجارية في الأمم المتحدة بشأن قضايا الديون؛

36 - تشجع الحكومات على أن تضع في اعتبارها قدرة الأقليات غير المتعاونة من أصحاب السندات على عرقلة عمليات إعادة هيكلة الالتزامات الواقعة على عاتق البلدان التي تمر بأزمات ديون، وتشجع الدائنين والمدينين على العمل معاً من أجل وضع اتفاقات السندات تبعا لذلك؛

37 - ترحب بالإصلاحات التي أدخلت على شروط المساواة في المعاملة والعمل الجماعي التي اقترحتها رابطة الأسواق الرأسمالية الدولية، وأيدها صندوق النقد الدولي، للحد من ضعف الجهات السيادية إزاء الدائنين الراضين، وتشجع البلدان على اتخاذ مزيد من الإجراءات لإدراج تلك الشروط في كل ما تصدره من سندات، وترحب باستمرار العمل الذي يقوم به صندوق النقد الدولي من أجل رصد مدى الأخذ بها، وبحث الخيارات المتاحة لحل مسألة التعامل مع أرصدة الديون غير المسددة دون تلك الشروط؛

38 - تشير إلى أن الأمم المتحدة، بوصفها هيئة عالمية حكومية دولية، قد أتاحت دوماً منبرا لكل من الدائنين والمدينين من أجل مناقشة سبل تحسين القدرة على تحمل الدين الخارجي، وتحيط علماً بالمناقشة الفنية المتخصصة بين الجهات المؤسسية الرئيسية المعنية بشأن سبل تحسين القدرة على تحمل الدين وإعادة هيكلة الديون خلال منتدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي المعني بمتابعة تمويل التنمية لعام 2023، وتدعو في هذا الصدد إلى مواصلة التعاون الجاري فيما بين المؤسسات المالية الدولية، ومن بينها مؤسسات بريتون وودز، وبخاصة صندوق النقد الدولي، وكيانات منظومة الأمم المتحدة ذات الصلة، بما في ذلك مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، وسائر المنظمات ذات الصلة، وفقاً لولاية كل منها، وعملاً بالقرارات ذات الصلة بهذه المسألة؛

39 - تشير أيضاً إلى إنشاء فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بتمويل التنمية التابع لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، وتحيط علماً بعقد دورته السابعة في تشرين الثاني/نوفمبر 2023، حيث كانت من بين البنود المطروحة للتداول بشأنها الأولويات السياسية لتمويل التنمية، لا سيما توفير تمويل التنمية لتحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030: جعل تمويل التنمية يساهم في التصنيع السليم بيئياً، وتشير إلى

(8) TD/541/Add.2.

طلب عرض عمل فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بتمويل التنمية التابع لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية بوصفه مساهمة منتظمة في منتدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي المعني بمتابعة تمويل التنمية، وفقاً لاختصاصات فريق الخبراء الحكومي الدولي؛

40 - **تكرر** دعوة رئيس الجمعية العامة والأمين العام إلى إيلاء الاعتبار المناسب للدور المحوري الذي يؤديه الحفاظ على الاستقرار المالي واستقرار الاقتصاد الكلي للبلدان النامية وتيسير ذلك الاستقرار، بما في ذلك القدرة على تحمل الديون، ودعم بيئة اقتصادية ومالية وتنظيمية محلية ودولية مواتية ومناسبة لوسائل تنفيذ خطة عام 2030، وتدعو في هذا الصدد جميع الجهات المؤسسة الرئيسية المعنية، بما في ذلك صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية إلى دعم هذه الجهود، وفقاً لولاية كل منها؛

41 - **تشجع** الدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة ومجموعة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي والجهات المعنية الأخرى والمؤسسات المالية الدولية على زيادة المساعدة التقنية في مجال إدارة الديون، بما في ذلك تسجيل بيانات الديون والإبلاغ عنها وتوحي شفاافية الدين، وعلى توفير المزيد من تنسيق المشورة، من أجل تقديم تلك المساعدة التقنية، بناء على الطلب، وكفالة التأثر مع كامل مجموعة آليات إدارة الديون؛

42 - **تدعو** البلدان المانحة، بمراعاة تحليلات القدرة على تحمل الديون الخاصة بكل بلد، إلى مواصلة توفير التمويل بشروط ميسرة وفي شكل منح للبلدان النامية، الأمر الذي يمكن أن يساهم في تعزيز القدرة على تحمل الديون على المدينين المتوسط والبعيد، وتلاحظ قيام صندوق النقد الدولي بإعفاء البلدان النامية المؤهلة من فوائد الدين في شكل قروض دون فائدة؛

43 - **تدعو** إلى زيادة مقايضة الديون بأهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك مقايضة الديون بالمناخ والطبيعة ومقايضة الديون بالأمن الغذائي، حسب الاقتضاء، مع التسليم بأن مقايضة الديون لا يمكن أن تحل محل ترتيبات معالجة مسألة الديون بشكل أعم في حالات الديون التي لا يمكن تحملها، بما يسمح للبلدان النامية باستخدام مدفوعات خدمة الديون للاستثمارات في التنمية المستدامة؛

44 - **تطلب** إلى مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية وضع عملية مسح للمبادرات القائمة في مجال استخدام مقايضة الديون بأهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك المناخ والطبيعة، وتقديم تحليل يحدد التحديات والتوصيات لتوسيع نطاق استخدامها، وإدراج نتائج هذا العمل في تقرير الأمين العام عن تنفيذ هذا القرار؛

45 - **تدعو** المجتمع الدولي إلى مواصلة بذل الجهود الرامية إلى زيادة الدعم، بما في ذلك المساعدة المالية والتقنية، لبناء القدرات المؤسسية في البلدان النامية لتعزيز إدارة الديون التي يمكن تحملها، سواء في المراحل الأولى أو المراحل النهائية، باعتبار تلك الإدارة جزءاً لا يتجزأ من استراتيجيات التنمية الوطنية، بطرق منها تعزيز الشفافية والمساءلة في نظم إدارة الديون وقدرات التفاوض وإعادة التفاوض، وعن طريق دعم المشورة القانونية فيما يتعلق بالتصدي للدعاوى القضائية المتعلقة بالدين الخارجي ومطابقة بيانات الديون بين الدائنين والمدينين حتى يمكن تحقيق القدرة على تحمل الدين والمحافظة عليها؛

46 - **تطلب** إلى مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية تكثيف التعاون فيما يتصل بأنشطة بناء القدرات وبنظم رصد الإنذار المبكر في البلدان النامية في مجال إدارة الدين والقدرة على تحمل الدين

بهدف الإساهام في تنفيذ خطة عام 2030، وتدعو صندوق النقد الدولي والبنك الدولي إلى القيام بذلك، بالتعاون مع اللجان الإقليمية ومصارف التنمية الإقليمية والمؤسسات المالية المتعددة الأطراف والجهات المعنية الأخرى؛

47 - تدعو مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية أن يقوم، في إطار من التعاون والحوار الشامل للجميع مع المؤسسات المالية الدولية والجهات الدولية المعنية، بمواصلة عمله في المجالين التحليلي والسياساتي ومجال التعاون التقني والمجال الإحصائي، وأن يعزز إسهاماته الهادفة إلى تعزيز الاستدامة المالية والقدرة على تحمل الدين في الأجل الطويل في البلدان النامية، مع مراعاة تأثير الاحتياجات الاستثمارية الناجمة عن جائحة كوفيد-19 المستمرة وغيرها من الأزمات العالمية، وفقا لعهد بريدجتاون؛

48 - تهيب بجميع الدول الأعضاء وبمنظومة الأمم المتحدة اتخاذ التدابير والإجراءات المناسبة لتنفيذ الالتزامات والاتفاقات والقرارات الصادرة عن المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة، ولا سيما ما يتعلق منها بمسألة قدرة البلدان النامية على تحمل الدين الخارجي؛

49 - تطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها التاسعة والسبعين تقريرا عملي المنحى عن تنفيذ هذا القرار وأن يضمّن تقريره معلومات عن التقدم المحرز في التدابير الدولية المتخذة للتعجيل بتنفيذ خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية⁽⁹⁾ وخطة عام 2030 فيما يتعلق بمسائل الديون والقدرة على تحملها وما يتصل بذلك من جهود للتعافي من جائحة كوفيد-19، وكذلك آثارها على القدرة على تحمل الدين الخارجي والتنمية، وأن يضمّن توصيات عملية في هذا الصدد، وتقرر أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها التاسعة والسبعين البند الفرعي المعنون "القدرة على تحمل الدين الخارجي والتنمية" في إطار البند المعنون "المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي"، ما لم يُتفق على غير ذلك.

الجلسة العامة 49

19 كانون الأول/ديسمبر 2023